DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i26.206

TJFPS
ISSUE 26

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الفساد وسياسات الإصلاح السياسي والإداري في العراق بعد عام 2003

"Corruption and Polices of Political and Administrative Reform in Iraq After 2003"

Assist.Prof.Dr. Firas AbdelKarim Mohamed Al-Bayati [a]
University of Al-Nahrain / College of Political Science [a]

أ.م.د فراس عبد الكريم محمد البياتي [a] *
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية[a]

Article info.

Article history:
- Received 22 Sept. 2021
- Accepted 15 Oct. . 2021
- Available online 31. 12. 2021

Keywords:
- Iraq, corruption.
- political reform.
- administrative reform.
- public policies

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Corruption plays a major role in obstructing the Iraqi political system, both in terms of legitimacy and stability. It also limits the transparency of the political system and leads to conflicts between different groups. Iraq witnessed a significant increase in corruption levels after the US occupation in 2003. Where the occupation forces appointed American consultants to manage the various sectors in Iraq, and they lack the standard of experience and competence, and this approach has continued until the present time.

*Corresponding Author: Assistant Professor Dr. Firas AbdelKarim Mohamed Al-Bayati E-Mail: dr.firas@nahrainuniv.edu.iq, Tel: +009647732124989, Affiliation: AL-Nahrain University, College of Political Sciences

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 22 \9\ 2021
القبول: 15\10 \ 2021
النشر :31\ 12 \ 2021

الكلمات المفتاحية:
- العراق
- الفساد
- الاصلاح السياسي
- الاصلاح الاداري
- السياسات العامة

الخلاصة : يلعب الفساد دوراً رئيسياً في عرقلة اداء النظام السياسي العراقي، سواء من حيث الشرعية أو الاستقرار. كما يحد الفساد من شفافية النظام السياسي ويؤدي إلى صراعات بين المجموعات المختلفة. شهد العراق زيادة ملحوظة في مستويات الفساد بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003. اذ عينت قوات الاحتلال مستشارين أمريكان لإدارة القطاعات المختلفة في العراق، وهم يفتقرون إلى مستوى الخبرة والكفاءة ، واستمر هذا النهج لفترات طويلة من الزمن .

المقدمة:

إن الفساد من الظواهر المجتمعية التي يمكن رصدها في المجتمعات كافة أياً كان موقعها الجغرافي أو العصر التاريخي الذي تعيشه، وأياً كانت درجة نموها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، والفساد مهما كانت درجة انتشاره مرفوض، لأنه يمثل في واقع الامر انتهاكاً صارخاً للقيم الاخلاقية والاجتماعية للفرد والمجتمع، وعندما يشيع في جسم دولة ما فأنه سوف يصل مؤسساتها العامة والخاصة، وايضاً قطاعاتها القضائية والتعليمية والاقتصادية ... الخ، بسبب قصور القوانين والتشريعات الرادعة وهشاشتها، فأنه يضعف من استقرارها، ويعمق التمايز الطبقي بين فئات المجتمع وشرائحه ويؤجج الصراع ويفكك النسيج الاجتماعي.

إن خصوصية المجتمع العراقي بعد عام 2003 وفي ظل مرحلة الانتقال السياسي من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي وحصول التغيير المتسارع لكل مفاصل الدولة العراقية نحو بناء دولة مؤسسات عصرية ديمقراطية قوامها العدالة للجميع، تتطلب تبني مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة ارث الماضي لخلق مستقبل اكثر عدالة واستقرار، إلا ان ازدياد ظاهرة الفساد بكافة أشكاله بعد عام 2003 أصبحت هناك مشكلة موجودة لا تكاد تخلو منها أي مؤسسة، وهي تكاد تكون حالة بديهية لكل عملية تغيير وانتقال سياسي من مرحلة الى أخرى.

أهمية البحث/ انتشرت ظاهرة الفساد في العراق منذ الاحتلال الأمريكي، وذلك لان الاحتلال ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في استشراء هذه الظاهرة، إذ أدى هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على مقدرات الشعب العراقي وثرواته، والعبث بها، فضلاً عن ان غالبية الأموال العراقية استبيحت وصرفت على الجانب

العسكري. إذ اتسمت هذه المرحلة التي شهدها العراق بتزايد حالات الفساد التي عبرت عنها حالات متكررة من الانحراف في القيم الأخلاقية التي لم يعتد عليها المجتمع العراقي مثل القتل والاغتصاب والخطف. وان احتلال العراق وتخريب بناه التحتية تساعد على تفشي مشكلة الفساد بسرعة اكبر مما كان عليه الوضع في مطلع تسعينات القرن الماضي بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق الذي أدى الى ظهور بواكير الفساد للبلاد.

إشكالية البحث/ وترتكز الإشكالية على سؤال رئيس يتمثل بالدور الذي يلعبه الفساد اذ يلعب دوراً كبيراً في نخر وتداعي النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته او استقراره او سمعته، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه ويقود الى صراعات كبيرة اذا ما تعارضت المصالح بين المجموعات المختلفة، ويؤدي الى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لقلة الثقة بالمؤسسات العامة واجهزة الرقابة والمساءلة، كما يسيء الفساد الى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن ان تقدم الدعم المادي له وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطاً قد تمس بسيادة الدولة لمنع مساعدتها.

وتتفرع من السؤال الرئيس العديد من الأسئلة الجانبية ، لعل أهمها :

1. ما هو الفساد وأشكاله؟
2. ما هو الإصلاح وأدواته وسياساته؟
3. ما هو واقع الفساد في العراق بعد عام 2003 ؟
4. ما هي أسباب وأثار الفساد في العراق بعد عام 2003 ؟
5. ما هي اهم سياسات واستراتيجيات الإصلاح في العراق بعد عام 2003 ؟

فرضية البحث/ ينطلق البحث من فرضيو مفادها ((ان لظاهرة الفساد في العراق عدد من العوامل منها عامة واخرى خاصة نشأت بسبب ظروف غير طبيعية مرَّ بها العراق سواء الحروب أو الحصار او التخريب المؤسسي او الانفلات الامني، فضلاً عن عوامل خارجية اخرى لها أهداف مقصودة في تشتيت برامج التنمية وهدر الموارد الوطنية ومنع العراق من الارتقاء وتبوء الموقع الحضاري المناسب)).

المبحث الأول/ ماهية الفساد والإصلاح:

يتطلب الأمر عند البحث في ماهية الفساد والإصلاح أن يتم تعريف وبيان مفهوم الفساد الذي بدأ في معظم البلدان العربية ومنها العراق بشكل خاص لأسباب عديدة داخلية وخارجية ومفهوم الإصلاح والذي كَثُر الحديث عنه في هذا الزمان.

أولاً/ ماهية الفساد

يعد مصطلح الفساد احدى المفردات المتداولة في مختلف المجتمعات والدول خاصة في الأعوام الأخيرة، ولاسيما انه يطال مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، لذا نلاحظ ان موضوع الفساد يتأثر بالحقل العلمي للباحث والمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الفساد [1].

ويعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه ((استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوي المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين ولكن يستبعد الرشاوي التي تحدث في ما بينهم في القطاع الخاص))، ويمكن تعريف الفساد على "أنّه أعمال غير نزيهة يقوم بها الأشخاص الذين يشغلون مناصب في السلطة، مثل المديرين، والمسؤولين الحكوميين وغيرهم، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة، ومن الأمثلة على ظواهر الفساد إعطاء وقبول الرشاوى والهدايا غير الملائمة، والمعاملات السياسية غير القانونية، والغش أو الخداع، والتلاعب في نتائج الانتخابات، وتحويل الأموال، والاحتيال، وغسيل الأموال وغيرها"([2])

كما ويعرف الفساد بأنه ((مفهوم عام يصف اي تنظيم او نظام مستقل لا يتم اداء جزء من واجباته او مهامه بالشكل المعتد اداؤه بصورة طبيعية او ادائه بصورة خاطئة تخالف الغرض الاساسي في تحديد النظام))[3]. وعرف معجم اكسفورد الأنكليزي الفساد بأنه ((إنحراف أو تدمير النزاهة في إداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة))[4] أما منظمة الشفافية الدولية فتعرف الفساد بإنه ((استغلال السلطة من أجل

---

[1] لمياء محسن، الفساد السياسي والإداري في العراق، مجلة دراسات سياسية، العدد (14)، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص27 .

2 شيرين طقاقة , تعريف الفساد, موقع موضوع, 2018/8/2, الأنترنيت:
https://mawdoo3.com/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82_%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9

[3] نقلاً عن: حمدان رمضان محمد، الفساد السياسي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد (2)، العدد (16)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ايلول 2013، ص ص551 –552 .

[4]) نقلاً عن: عبد اللطيف الرعود، الفساد السياسي، 2009/5/14، الانترنيت :

http://www.nscoyemen.com/index3.php?

المنفعة الخاصة))[1]، ويعرفه البنك الدولي بإنه ((إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص))[2]، أما صندوق النقد الدولي فيعرفه بأنه((علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالأخرين)) [3].

يعرف الفساد السياسي بأنه ((إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة، أو لإثراء الذات أو كليهما، ويُعزى الفساد السياسي إلى اولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية للدولة، ومن بين الأشكال المألوفة للفساد السياسي: شراء الأصوات، وتزوير الانتخابات، والقيام بحملات سياسية وتمويل الأحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية))[4]، وهو ((الانحراف عن النهج المحدد لمبادئ الحزب أو التكتل أو المنظمة السياسية، وهو استخدام ونهب المال العام، وما ينتج عنه من استغلال الموقع الوظيفي ليتصرف بأموال الدولة عبر المنافذ السوداء والبيع الجزئي للممتلكات العامة أو ما شابه ذلك، لتحقيق أهداف معينة من خلال التأثير على الناخب وفيما يعرف بشراء الذمم في العملية الانتخابية، ووصول أشخاص لا علاقة لهم بالسياسة ولا التشريع وسن القوانين وليس لديهم خبرة كافية مع مستوى السياسة العامة للدولة داخلياً وخارجياً))[5]. وكذلك عرف الفساد السياسي بأنه: ((شكل للتبادل الاجتماعي السري، يعمد من خلاله من يمسكون بزمام السلطة السياسية والادارية أي تقدير سلطات اتخاذ القرار أو النفوذ التي بما يمارسونها، بمقتضى تفويض أو وظيفة ما تقديراً مادياً))، ويعرف كذلك بأنه ((نمط من أنماط السلوك السياسي، يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في دوائر عمله سواء كانت تلك تحت طائلة القانون أم لا، في سبيل الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية، بما يتعارض مع المصلحة العامة))، ويعرف كذلك بأنه ((سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العامين، وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي لتحقيق مصالحهم الخاصة))، والفساد السياسي هو ((انحراف في السلطة أو المنظمات السياسية أو أي حماية غير قانونية تقوم بها بعض مؤسسات السلطة السياسية

---

[1] المصدر السابق.

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، 1997، الحد من الفساد والتفرقات التحكيمية للدولة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1997، ص12 .

[3] عبد اللطيف الرعود، الفساد السياسي، المصدر السابق.

[4] نقلاً عن : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، كانون الأول 2008، ص8، الأنترنيت:

http://www.undp.org/governace

[5] عبد اللطيف الرعود، مصدر سبق ذكره .

للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومن أهم أشكال الفساد الرشوة والمحسوبية والتزوير في الانتخابات وغير ذلك))[1]، وهو ((استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون او المعايير والسلوك الأخلاقي الراقي في المجتمع)) [2].

ثانياً/ ماهية الإصلاح :

إن الإصلاح هو المفهوم المضاد للفساد، أنه آلية تدعيم ركائز ما تداعى وهُدم من بنى ومؤسسات الدولة، أي بعبارة أخرى هو عملية حقن مواد التصلد في أساسات ذلك البناء، لإعادة تمتين تلك الركائز، وذلك باتباع آليات نبذ التخلف وتحرير المجتمع ومحاربة أساليب العزوة والمحسوبية، واختلاف الامتيازات بين أفراد المجتمع .

يعد الإصلاح ((مفهوم يطلق على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد))[3] . أو كما يعرفه بعضهم على أنه ((تعديل جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها وهو خلافاً لمفهوم الثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أن الإصلاح يشبه بالدعائم الخشبية المقامة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو لتأخير وقوعها))[4].

ويعرف قاموس أكسفورد الإصلاح بأنه ((تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، وإزالة بعض التعسف أو الخطأ))، ويعرف قاموس وبستر للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه ((تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد))، وعرفته الموسوعة السياسية بأنه ((تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي

---

[1] نقلاً عن: حمدان رمضان محمد، الفساد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص552 – 553 .

[2] المصدر نفسه، ص553.

[3] نقلاً عن : عماد عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص37 .

[4] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر، 1974، ص55 .

لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها) [1]. ويعرف بأنه ((تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة (أي المحاباة) بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية) [2] .

إن الإصلاح يتطلب استخدام آلية (الشفافية) عن طريق فتح القنوات للجمهور للإطلاع على سياسات الحكومة وتعزيز (المساءلة) وذلك باشراك الجمهور بعد الإطلاع على سياسات الحكومة بإبداء رأيه بتلك السياسات وجعله المسؤول الأول عن تقييم الرؤساء الإداريين وسياستهم .

المبحث الثاني/ واقع الفساد في العراق بعد عام 2003 : الاسباب والمظاهر والاثار

تمثلت حالات الفساد في العراق خلال فترة الاحتلال وقبل تشكيل او حكومة عراقية بالممارسات والاعمال التي قامت بها قوات الاحتلال، وهي قضية تعيين مستشارين امريكان بصفة ممثلين لقطاعات مختلفة من التكنوقراط واصبحوا يديرون الوزارات والمؤسسات الرسمية واغلبهم يفتقدون لمعيار الخبرة والكفاءة التي تعتبر من أهم مقومات الحكم الصالح الرشيد، وقد استخدم هؤلاء مناصبهم لممارسة اعمال تجارية كالسمسرة بين مؤسسات الدولة والشركات الاجنبية مما تسبب بهدر جزء كبير من المال المخصص لإعادة الاعمال، لهذا اتسمت المرحلة التي شهدها العراق ابان فترة الاحتلال بتزايد حالات الفساد التي عبر عنها تقرير لمعهد الدراسات السياسية الأميركية (IPS) الصادر في حزيران 2004 الذي اكد حصول العديد من التجاوزات المالية التي حدثت في ظل اوضاع الاحتلال، فقد اجري تحقيق مع موظفي شركة (هاليبرتون) لاتهامها بتقاضي مبالغ مالية بلغت نحو (160) مليون دولار لاعمال لم تقم بإنجازها فضلاً عن (60) مليون

---

[1] نقلاً عن: محمد محمود السيد، مفهوم الاصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد (3555)، 23/ 11/ 2011، الانترنيت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

[2] صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو، بيروت، دار الساقي، 1993، ص121 .

دولار قيمة تجاوزات لنفقات محدودة مسبقاً والرشاوي التي تلقاها بعض موظفي هذه الشركة من مقاولين ثانويين واخرى غيرها تظهر وسائل الفساد والافساد في المجتمع العراقي [1].

وتجذرت ثقافة الفساد في المجتمع العراقي، إذ اصبحت مظهر من مظاهر تداعيات الفساد على المجتمع، فحين يصبح الفساد سلوكاً عادياً ويصبح المجتمع يتقبله، بل يشجع عليه، تتحول مشكلة الفساد الى عقبة مزدوجة، فهناك من ناحية الموظف الذي تعود على نهج سلوك الفساد، إذ اصبح الفساد جزءاً من الممارسة الاجتماعية في المجتمع والتي اصبحت ظاهرة شائعة بل واخذ يمارسها حتى افراد من الاحزاب الدينية [2].

وتتمثل اهم الاسباب والعوامل التي ادت الى انتشار ظاهرة الفساد في العراق، هي: [3]

1. الاسباب السياسية: تتمثل في ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة وتواطؤها مع المقصرين والفاسدين بالرغم من حصول انتخابات دورية وتشكيل حكومات جديدة، الا ان حالات الفساد في تفاقم ومرجع ذلك ايضاً في ضعف حكم القانون وترهل الادارات وغياب القدوة السياسية، فضلاً على فساد التشريع والتنفيذ والقضاء معاً، وفساد الاحزاب وتفشي البيروقراطية الحكومية، وغياب الضوابط لحماية المال العام، وصيانة اقتصاد البلد من السرقات او التدخلات غير القانونية، وضعف الممارسة الديمقراطية الوطنية. وإن تأسيس حكومات عراقية بعد عام 2004 على اساس المحاصصة السياسية والمذهبية والقومية وغيرها، قد افرز الى شيوع الحزبية والفئوية في التعامل مع الكتل ذاتها وفي تعاملاتها مع الحكومة بشكل عام. كما ان قلة الوعي السياسي والثقافي وعدم معرفة آليات المساءلة والعدالة والنظم الانتخابية والادارية، وفوق كل ذلك عدم وجود

---

[1] سامر مؤيد عبد اللطيف، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الإداري في العراق، مجلة رسالة الحقوق، السنة السادسة، العدد (1)، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2014، ص ص125 – 126 .

[2] مكي عبد مجيد، الفساد المالي والاداري في العراق: اسبابه ومخاطره، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (7)، العدد (2)، جامعة كربلاء، 2009، ص197 .

[3] ينظر: ناظم نواف ابراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003: دراسة في الاسباب والاثار والمعالجات، المجلة السياسية والدولية، العدد (30)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص ص147 – 158 . وكذلك ينظر: بشرى محمد سامي وحاكم محسن محمد، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (406)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص81 . وينظر ايضاً: الفساد والحكم: الاسباب والعواقب والإصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، الدار الاهلية لنشر، عمان، 2003، ص200 .

عوامل الكفاءة والخبرة لإدارة شؤون البلد، قد زاد من تفاقم الفساد السياسي بشكل خطير. وان ضعف وعدم استقلال القضاء كان سبباً رئيساً في تفشي الفساد، فضعف الاجراءات القانونية وتخبط القضاء في تطبيق القانون على الفاسدين والكيل بمكيالين والمحسوبية، أنتج الى عدم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الفاسدين، بسبب هيمنة السلطة القائمة عليه، وبسبب رفض المراجع والاحزاب السياسية والوزارات التي ينتمي اليها الفاسدين، لذا لم يكن بمقدور القضاء اتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة بحق هؤلاء الفاسدين.

2. الاسباب الاقتصادية: يظهر الفساد هنا نتيجة الاخلال بالقوانين في توزيع ثروات البلد بشكل عادل، فضلاً على سوء الاوضاع المعيشية وتردي الاوضاع الاقتصادية للعراق، متمثلة في عدم العدالة في منح الرواتب والاجور اليومية مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة، مما انتج مجتمعاً غارق بالعوز والفقر وارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن تراجع التنمية للاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والخدمية... الخ. إذ لا زال الاقتصاد العراقي في حالة تخلف وتراجع بل في حالة تبعية للبضاعة الاجنبية، ويرجع ذلك الى الصراع والتشظي المستمر بين الكتل الماسكة للسلطة والهادفة الى تحقيق مزايا ومكتسبات خاصة بعيداً عن المصلحة العامة.

3. الأسباب الاجتماعية: يحدث الفساد نتيجة انهيار منظومة القيم الاخلاقية للشعوب والذي تتمثل بالتقاليد والعادات والمثل الاجتماعية الموروثة، واستبدالها بأطر قيمية منحرفة (هشة) بعيدة عن القيم والمبادئ الموروثة الصحيحة والثابتة في المجتمع. وان التغيير الذي حصل في العراق في عام 2003 انتج الانتماءات العشائرية والطائفية والقومية والقلق الناجم عن عدم الاستقرار في كافة مفاصل الدولة، والذي كان كحاضنة مشجعة للفساد بكل اشكاله (الرشوة والمحسوبية والاختلاس ... الخ)، إذ اصبحت الحياة الاجتماعية تتقبلها ولا تعدها عيباً وعار او فساداً بل يتم البحث عن المبررات لاستمرارها، من اجل تسيير الحياة وتحقيق المصالح الخاصة مهما كانت الأسباب والنتائج، فالمجتمع العراقي تعرض في مراحل مختلفة من حياته الى ضربات موجعة استهدفت منظومته القيمية وهددت نسيجه الاجتماعي، مما نجم عنها تخلخل بنيوي (اخلاقي) اضعف مبدأ الحلال والحرام عند الكثير من المسؤولين والافراد، وكان تأثيرهم واضح وكبير على وضع العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

4. الاسباب الادارية والتنظيمية: ان من اسباب الفساد في العراق ما يرجع الى البنية الادارية والتنظيمية والتي تتناسب طردياً مع الفساد، فكلما اتسمت البنية الادارية والتنظيمية بمستوى عالي من الوعي الثقافي والوطني كلما كانت أكثر حصانة ومنعة من ظواهر الفساد بمختلف صنوفه ومسمياته، وعكس ذلك، كلما

اتسمت البنية الادارية بضعف الروح الوطنية والوعي الثقافي الحقيقي ادى ذلك الى بروز وتفشي ظاهرة الفساد ممثلة بالاتي:

أ. ضعف القيادات الادارية وعدم نزاهتها في المجالات الادارية والتنظيمية.

ب. تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الادارية وعدم تحديد الاختصاصات الوظيفية.

ج. الترهل الاداري واعتماد المحسوبية في العمل وقلة الاعتماد على الكفاءات وغياب المعايير.

د. ضعف الدور الحكومي واهمال الجانب الرقابي الوطني.

هـ. عدم وضوح التعليمات وغموض التشريعات وتعددها او عدم العمل بها.

و. عدم وجود استراتيجية واضحة ومبنية على رؤية وطنية تخدم الجميع.

ز. اطلاق المال العام في ظل فراغ قانوني ودستوري.

ح. الفراغ الامني وحالات الابتزاز الصادرة من كثير من منتسبي اجهزة الدولة، وهذا ناتج عن ضعف السلطة المركزية، وتعدد مراكز القوى السياسية والحزبية والدينية والطائفية .. الخ، وانتشار المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون.

ط. عدم تشخيص الاخطاء من اجل علاجها بوقتها المحدد، والاعتماد على الفردية والشخصانية في اتخاذ القرار مما انتج سوء استغلال الوظيفة العامة.

ي. سوء توزيع المسؤوليات والمناصب الادارية لاسيما المهمة منها (وزارة الدفاع والداخلية والخارجية).

ك. سوء تقويم اداء الافراد والمؤسسات في دوائر الدولة عامة.

وقدمت هيئة النزاهة في العراق تقريراً الى مجلس النواب، ذكرت فيه ان ظاهرة الفساد خطر يهدد النظام السياسي للبلاد برمتها وتنذر بكارثة حقيقية اذا لم تعالج موضحة ان الارهاب والفساد الاداري وجهان لعملة واحدة، ان لم يكن الفساد اخطر كونه يمثل الحاضنة الحقيقية للارهاب وقد شخصت في تقريرها حالات الفساد كالاتي: [1]

1. العقود: هناك خروقات في اجراء العقود أدت إلى تبذير وضياع الاموال العامة بشكل كبير جداً، ومن خلال الاطلاع على تقارير ديوان الرقابة المالية الذي هو جهاز مختص وفني لتشخيص الخروقات الاتية:

[1] ينظر: تقرير مفوضية النزاهة في العراق الى الجمعية الوطنية، اعداد: احمد عبد الحمزة الشيباني، الانترنيت: 2021/7/7: http://www.alnajafalashraf.org/twenty/n20takr20.html

أ. ان الكثير من العطاءات تحال من قبل الوزير مباشرة الى الشركات التي يرغب بها بدون اعتماد اسلوب المناقصات وخلافاً لرأي لجنة العطاءات برغم ان قسماً منها لم تشارك في عملية المناقصة ولم تقدم اي عرض وادى هذا العمل الى تبذير كبير في الاموال العامة.

ب. ان بعض الشركات استحوذت على اغلب العقود لبعض الوزارات فنرى مثلاً (شركة العين التجارية)، استحوذت على اغلب عقود وزارة الدفاع حتى بلغت العقود التي ابرمت معها (949,184,739) ديناراً عراقياً.

ج. اغلب العقود لبعض الوزارات تدفع مبالغها مقدماً ونقداً، وهذا خلاف اخر لكل الشروط والضوابط القانونية والمالية في اجراء العقود وبدون اي صك تضميني.

د. الكثير من العقود قام بتنظيمها وتوقيعها عناصر خارج صلاحيتهم المحددة في القانون، فنرى مثلاً مسؤولاً صلاحياته (100,000,000) دينار يوقع على عقود تصل قيمتها الى (170,000,000) دولار.

هـ. لم تقم الوزارات باستقطاع ضريبة الدخل ولا حتى استيفاء رسم الطابع على اغلب العقود التي ابرمتها في 2004 وما بعدها مع الشركات والجهات والاطراف المتعاقد عليها لتجهيز وتوريد سلع وخدمات واجهزة، خلافاً للفقرة (ب) من المادة (2) من قانون رسم الطابع رقم (16) لسنة 1974.

و. لا يوجد ما يثبت وصول البضاعة ودخولها المخازن وخروجها حسب الاصول في كثير من العقود.

2. ظاهرة انتشار الاسماء الوهمية في كثير من الوزارات خاصة الداخلية، والدفاع، وحماية المنشآت في اغلب الوزارات، وتؤخذ رواتبهم من قبل القائمين عليها.

3. انتشار ظاهرة الرشوى والتعيين مقابل مبلغ محدد، وهذه الظاهرة بالاضافة الى كونها فساداً ادارياً تعتبر احد الابواب الاساسية لنفوذ بقايا النظام السابق والارهابيين الى الدوائر الامنية.

4. انتشار ظاهرة التهريب كتهريب كل خيرات العراق الى الخارج من المشتقات النفطية والثروة الحيوانية، وتهريب الموت والسيارات المفخخة والانتحاريين والمواد المخدرة الى العراق.

5. عقود الدول المانحة يتجلى فيها الفساد الاداري في اعلى صورة فقد تم اخراج هذه المبالغ من بلدانهم بشكل قانوني وسرقت في العراق من قبلهم تحت عناوين مختلفة ومشاريع وهمية لم يحصل العراق على اي فائدة منها.

وتتمثل مظاهر وصور الفساد السياسي والاداري في عدة مجالات وقطاعات في الدولة العراقية، وزاد انتشارها بشكل اكثر وضوحاً بعد عام 2003، ومنها: [1]

[1] مكي عبد مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص200 – 201.

1. المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية دون اعتبار لمعايير الكفاءة، وذلك نتيجة طبيعية لاسلوب التعيين والتصعيد والاختيار في توزيع الوظائف والمناصب اعتماداً على معايير قومية ومذهبية وحزبية، وقد امتدت هذه الظاهرة لتشمل المناصب العليا في الدولة التي دخلت في خانة ما يعرف بـ (المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية) دون اعتماد معيار الكفاءة العلمية.
2. توزيع الاراضي العامة المملوكة من الدولة وغير من اراضي المواطنين التي يتم اغتصابها بمنطق القوة، وتخصيصها الى عناصر النظام والمقربين والمجموعات العائلية والقبلية والعشائرية والحزبية دون اي حق او سند قانوني.
3. منح قروض لعناصر النظام السياسي وللمقربين والمتنفذين في مؤسسات الدولة دون اية ضمانات او اجراءات مالية صحيحة، وهي ما تعرف بـ (قروض المجاملة)، كالقروض التي قدمت لاعضاء مجلس النواب والتي ثارت حولها التساؤلات والاقاويل خاصة بعد تقديم بعض النواب طلبات لإلغاء هذه القروض وتحويلها الى هبات لاعضاء المجلس.
4. انتشار السرقات والاختلاسات للأموال والموجودات العامة على جميع المستويات وبكل السبل وبدون اي روادع قانونية او اخلاقية او دينية او التستر على تلك الممارسات بأي شكل من الاشكال، كما حصل في حريق البنك المركزي العراقي وفي بعض الوزارات التي أحرقت اقسام التدقيق والحسابات فيها.
5. اخذ وتقديم العمولات والرشاوي على العقود والمشاريع على المستويات الادارية المختلفة، وخاصة على مستوى المجالس البلدية ومجالس المحافظات والوزارات.
6. التهرب الضريبي او السكوت عنه من قبل عناصر النظام والراشين والمرتشين.
7. تبذير المال العام والاستهانة بسلامة الموجودات الخاصة بمؤسسات الدولة من آليات ومركبات واجهزة فنية ومعدات واثاث وغيرها، ولعل ما كشفه رئيس لجنة النزاهة السابق القاضي (موسى فرج) حول قيام أحد الموظفين المتهمين في امانة مجلس الوزراء بشراء سيارتين بمبلغ يقارب المليار دينار احد دلائل هذا التبذير.
8. الاثراء غير المشروع بشكل يتجاوز مجرد الحصول على الرشوة بحيث أصبح هناك استباحة كاملة للمال والوقت العام والموجودات العامة دون اي رادع.
9. الافلات من المسؤولية والمساءلة القانونية، ففي الحالات القليلة التي قامت فيها المحاكم بإصدار ادانات واضحة، بناء على اعترافات موثقة من قبل المندوبين، فإن جهات حكومية وحزبية عادة ما

تتدخل لمنع تنفيذ العقوبات اما لتخفيفها او لإلغائها بالكامل كما حدث مع بعض الذين تم تكليفهم بمهام وزارية بعد ادانتهم امام المحاكم حيث يتم تسهيل هروبهم خارج البلاد.

10. اخفاء او اتلاف الوثائق او الدفاتر او الادلة التي تدين او تكشف المخالفين للقانون مقابل تحقيق مصلحة شخصية او مقابل المزيد من الابتزاز والرشوة.

أما بالنسبة لتداعيات ومخاطر الفساد، فلا تعد ولا تحصى فهي كثيرة ومتنوعة، وتشاهد بجلاء على اكثر من صعيد، كما انها تطال مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدرجة ان مشكلة الفساد تتجاوز مسألة الارقام المالية، فعلاوة على المال العام الذي تم نهبه او الرشوة التي تم اخذها هناك خطر اعظم، الا وهو تدمير قيم المجتمع التي هي اساس نظام الحكم بل اساس (الاجتماع الانساني)، إذ أصبحت سلوكيات شائنة مثل الرشوة والتفريط في الوجب المهني والانانية، قيماً بديلة عن التعفف والانضباط الاداري وحسن السيرة المهنية والتضحية لصالح المجتمع، فلا يمكن تصور بقاء دولة متماسكة لها مؤسسات يحكمها نظام صيرورة المرفق العام، مع انتشار الفساد الاداري فهو بمثابة المرض الذي ينخر جسم الكائن الحي، فيقضي عليه مع مرور الوقت، إذ اصبحت القناعة راسخة اليوم في جميع بلدان العالم بإن الفساد اشد خطراً على الدولة من مرض الايدز، لأنه يقضي على الدولة والمجتمع في نفس الوقت ويحول البلاد العامة والمزدهرة الى خراب[1]، وإن ظاهرة الفساد بأبعادها واشكالها المختلفة تترك جملة من التأثيرات المعقدة والمتشابكة، وتتجلى فيما يلي: [2]

1. خطورة الفساد فيما يطرحه من مشاكل واسعة على استقرار البلاد في المستقبل القريب والبعيد، والتي من ابرزها الفساد بسائر اشكال الجريمة المنظمة.

2. يؤثر الفساد على طبيعة العملية السياسية والأهداف النبيلة التي جاءت من اجلها والبحث عن مجتمع تسوده العدالة والمبادئ والقيم الصحيحة.

---

[1] ينظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية، خلق الفرص للاجيال القادمة، 2002، ص16 . وكذلك ينظر: اتفاقية الامم المتحدة ضد الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تم التوقيع عليها في المكسيك في كانون الاول عام 2003.

[2] ينظر في تأثيرات الفساد: نضلة احمد الجبوري، تداعيات الفساد الاداري على الواقع السياسي العراقي، ندوة علمية عن: الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص50. وعبد الواحد مشعل، الادارة ومخاطر الفساد الاداري والمالي اجتماعياً واقتصادياً، ندوة علمية عن: الفساد الاداري ابعاده القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص15. ومصطفى كامل السيد، العوامل والاثار السياسية للفساد، ندوة علمية عن: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص285 . وكذلك ينظر: مكي عبد مجيد، مصدر سبق ذكره، ص202 .

3. يؤدي الفساد الى تعميق الصراعات السياسية على السلطة، في ظل الانقسامات الحادة للمشاركين في العملية السياسية، حول القضايا الجوهرية، مما يرسم حالة من الاخفاق السياسي وتعثر في استقرار وتنمية البلد، وقد يصل الحال الى تعطيل القانون وعدم مراعاة القرارات التنظيمية لدوائر الدولة ومؤسساتها مما عرض النظام السياسي الحالي الى العديد من الازمات واشكاليات عدم الاستقرار السياسي، وفقدان المقدرة على مواجهة ظواهر الفساد، الامر الذي عقد المشهد السياسي وايجاد الحل لجميع الازمات، بل حصل ترسيخ التناقضات بدل من حلها، لاسيما ان العملية السياسية قد رسخت فيها المحاصصة الطائفية والعرقية، في ادارة البلد وتمويل الاحزاب المشاركة في الحملات الانتخابية، هذا الحال انتج ثقافة الفساد والتي تأخذ بنظر الاعتبار واقع وخصوصية المجتمع العراقي ووعيه وما يترتب بهذا من مدركات ثقافية ودينية وحضارية.
4. ينتج عن الفساد في تحويل الانتخابات الى وسيلة او سلم لوصول الفاسدين الى مواقع متقدمة في السلطة، بمعنى صعود فئة من المتسلطين والفاسدين كانهم القدوة الحسنة والصفوة التي يعتمد عليها في ادارة البلد في حين يعد وجودها فساداً لمقدرات البلد، وهدف هؤلاء ضمان حماية اعمالهم الفاسدة وزيادة مدخولاتهم غير المشروعة.
5. ارتباط الفساد بعمليات استنزاف الامكانيات المرصودة لاحداث اي تقدم في برامج التنمية المستدامة واجهاض محاولات الاصلاح الاقتصادي والاداري، فنسبة الفاقد من الموارد العامة للدولة بسبب الفساد تجاوزت المعدلات المرجوة في اغلب دول العالم.
6. عرقلة النمو وزيادة الفقر والجهل والعجز في تقديم الخدمات والتوزيع غير العادل لها، وتردي نوعيتها وصعوبة الحصول عليها، دون دفع رشوة، او باسلوب الواسطة والمحسوبية.
7. ينتج عن الفساد اثر مباشر في نوعية وحجم الاستثمار الاجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان ومنها العراق الى استقطاب الخبرات والاستثمارات الاجنبية، لما تتصف به تلك من المهارات والجودة، يكون الفساد هنا قد اضعف التدفقات الاستثمارية وتم تعطيلها، كما اسهم في تدني جباية الضرائب وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، فضلاً عن هروب المستثمرين العراقيين الى الخارج بسبب حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي للبلد وارتفاع مشاريع الاستثمارات نتيجة دفع الرشاوي لسماسرة السلطة.
8. من الاثار الناتجة عن الفساد هي الزيادة في التكاليف، اذ ينقل عبئها الى طرف ثالث، قد يكون المستهلك (الافراد) او الاقتصاد الوطني (المال العام) فالمبالغ المدفوعة من قبل رجال الاعمال او الشركات الى الموظف الحكومي المقصر مقابل تسهيل اعمالهم يتم نقل اعبائهم عن طريق رفع الاسعار لتعويض الرشاوي المدفوعة، وقد تتحملها ميزانية الدولة، اذا كانت الحكومة هي من يشتري

هذه السلعة، واحياناً قد يؤدي استيراد هذه السلعة الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية، وتخفيض قيمة العملة المحلية، وبالنتيجة فان الاقتصاد الوطني سيتحمل تكاليف عبء هذا الفساد بمعنى ان ظاهرة الفساد اصبحت بمثابة ضريبة تفرض على المستهلك والاقتصاد الوطني ككل.

9. ان الفساد بالشكل المتفاقم في العراق، ادى الى تقليل ايرادات الخزينة العامة، وتم احرامها من موارد تحتاجها الدولة للانفاق على التنمية، والخدمات العامة وتطويرها.

10. يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية للدخل والثروات لصالح المحتكرين للسلطة والمقربين منهم، الامر الذي انتج عن حرمان العراقيين من ابسط مقومات الحياة، وبالنتيجة ازدادت الفوارق الطبقية في الدخل والثروات مما زاد من اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، مما انتج تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلد، وهذا ما انتج انتهاك واضح لحقوق الانسان العراقي وحرمانه من ادنى حقوقه من الخدمات العامة والحؤول دون ممارستهم لحقوقهم السياسية بسبب عدم المساواة بين المواطنين، نتيجة التفرقة الطائفية والمذهبية والقومية والمعاملة الخاصة لفئة دون اخرى، الامر الذي جعل المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق في سلم الفساد العالم في المراكز المتقدمة لحالات الفساد.

11. يؤثر الفساد على الثوابت الوطنية والمصالح الاقتصادية العامة، ويشوش دورها في المجتمع ويشجع الدول والشركات الخارجية الى الابتزاز واستخدام الاموال بطريقة غير قانونية لتحقيق اهداف غير مشروعة، وهذا الحال سينتج عنه انعدام الثقة بين الشعب والسلطة، مما يثير السخط وعدم الرضا الجماهيري والنقد المتكرر واللاذع للسلطات الحاكمة وبالوقت ينتج عن ذلك تقويض شرعية الدولة ومؤسساتها وكذلك ازالة القيم الاخلاقية المتضمنة الصدق والتسامح والالفة المندمجة وهذا ما يهدد سيادة وامن البلد.

12. يعمل الفساد على انتشار السلع ولخدمات غير المشروعة والتي تشمل المخدرات والادوية الغير صالحة والنقود المزورة، التي تتطلبها عمليات غسيل الاموال وتبييضها والمتاجرة في السوق السوداء، والتي تؤدي في احيان كثيرة الى ازدهار تجارة البغاء والدعارة والجريمة المنظمة.

13. عزوف الدول المانحة عن تقديم الخدمات، والمساعدات الانسانية والتنموية، بسبب تفشي ظاهرة الفساد في العراق.

المبحث الثالث / الإصلاح في العراق بعد عام 2003: السياسات والاستراتيجيات

بعد ان استشرى داء الفساد في مؤسسات الدولة العراقية، واصبحت المؤشرات واضحة وتنذر بالخطر على مستقبل الدولة، إذ ترسخ الادراك لدى الحكومة العراقية بإن مكافحة الفساد يجب ان تبدأ بمبادرة من السلطة السياسية، وقد تحقق ذلك عبر مصادقة العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 بالقانون رقم (35) لسنة 2007 [1].

وتبنت الحكومة العراقية في 2010 سياسة واستراتيجية لمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة عن طريق تنفيذ خطة وطنية لمعالجة ظواهر الفساد المحتملة، إذ تضمنت هذه الاستراتيجية العديد من الوسائل التي تعزز وتساند مسألة التطبيق الفاعل لها، ومن هذه الوسائل: [2]

1. **التوعية والتثقيف:** اذ تعد مسألة التوعية، واذكاء الوعي بمخاطر الفساد، وابراز الاثار السلبية الخطيرة التي تخلفها ظواهر الفساد، والتثقيف بسبل وآليات منعه ومكافحته، من اهم الوسائل التي تتبناها الدول في مواجهة هذه الافة الخطيرة، التي تنهش جسد المجتمع والدولة معاً.
2. **التأهيل والتدريب:** انيطت مهمة التأهيل والتدريب لجنة تتألف من ممثلين عن ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ومكتب منسق رئيس الوزراء للشؤون الرقابية، وتعمل هذه اللجنة على متابعة خطة التأهيل والتدريب المعتمدة في البرنامج الوطني للتدريب.
3. **قياس مؤشرات النزاهة والشفافية:** كلف الجهاز المركزي للاحصاء بوزارة التخطيط بتنفيذ استبيان لقياس مؤشرات النزاهة والشفافية والادارة الرشيدة لموظفي الحكومة والمواطنين، (مسح تجريبي للقطاع العام ومسح شامل للمواطنين) بالتنسيق مع مكاتب المفتشين العموميين، وجهات اخرى يتم تحديدها حسب الحاجة.

وتتمثل الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة العراقية لمكافحة الفساد بشكل اساسي بإيجاد مؤسسات مستقلة تأخذ على عاتقها مهمة متابعة حالات الفساد بمختلف انواعه وضبط المتلبسين واحالتهم الى الجهات القضائية المختصة، وفي هذا السياق ظهرت عدة مؤسسات، وهي:

1. **هيئة النزاهة العامة:** وهي جهاز حكومي مستقل انشئ بموجب الامر (55) لسنة 2004 يتولى تنفيذ وتطبيق القانون وبشكل نظامي [1]، عن طريق: [2]

---

[1] ينظر: النص الكامل لقانون المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المرقم 35 لسنة 2007، الانترنيت: http://www.parliament.iq/LiveWebsites/Arabic/PassedLaws.aspx

[2] سامر مؤيد عبد اللطيف، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الاداري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص128 .

أ. التحقق في حالات الفساد المشكوك فيها والتي يمارسها منتسبوا الحكومة العراقية، كقبول هدايا ورشاوي واستخدام اساليب المحسوبية والمنسوبية والتميز على الاساس العرقي او الطائفي او القبلي في التعامل او استخدام الاموال العامة لغير الاغراض المخصصة لها واستغلال السلطة والنفوذ الرسمي لتحقيق مآرب شخصية.

ب. وضع اسس ومعايير للاخلاق الواردة في لائحة السلوك الذي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة والقطاع المختلط كشرط للتعيين.

ج. اعتماد معايير شفافة لكشف المصالح المالية لكبار مسؤولي الدولة.

د. القيام باعداد برامج وندوات شعبية واسعة ومتكررة، لتثقيف الجماهير على كيفية المطالبة بحكومة عادلة ونزيهة تخضع للمحاسبة.

هـ. اقتراح تشريعات او تعديلات للقوانين النافذة لتعزيز بناء الدولة.

و. اتخاذ اجراءات اخرى حسب الظروف والحاجة لاجتثاث الفساد وتبني ثقافة مبنية على النزاهة والشفافية والتعامل العادل والشعور بالمسؤولية داخل الحكومة.

2. **المفتشون العموميون:** أنشأت مكاتب المفتشين العموميين بموجب الامر (57) لسنة 2004 في الوزارات كافة لإخضاعها لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والاشراف على الوزارات، وكذلك منع وقوع حالات التبذير واساءة استخدام السلطة. والحيلولة دون وقوعها والتعرف على الاعمال المخالفة القانونية، والتعاون مع هيئة النزاهة العامة عن طريق رفع تقارير عن حالات الفساد في الوزارات المعنية [3].

3. **ديوان الرقابة المالية:** وهي المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، والتي انشأت بموجب الامر رقم (77) لسنة 2004، وهي تعمل على تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الموضوعية حول العمليات الحكومية والاوضاع المالية وتعزيز الاقتصاد والكفاءة من خلال القيام بمهام التدقيق المالي والادائي وتقييم البرامج، كما تعمل كحارس عام للتعرف على الاحتيال والتبديل واساءة الاستعمال من خلال تعزيز مكافحة الفساد والامانة في الحكومة العراقية [4].

---

[1] ينظر: موقع هيئة النزاهة العامة، الانترنيت: http://www.nazaha.iq/

وينظر: هيئة النزاهة، ويكيبديا الموسوعة الحرة، الانترنيت: https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] هيئة النزاهة، ويكيبديا الموسوعة الحرة، الانترنيت: https://ar.wikipedia.org/wiki

[3] المفتشون العموميون العراقيون – امر سلطة الائتلاف 57 لسنة 2004، المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي، الانترنيت: http://www.iraq-lg-law.org/ar/content

[4] ينظر: موقع ديوان الرقابة المالية، الانترنيت: www.d-raqaba-m.iq/

وتتضمن سياسات مكافحة الفساد والاصلاح بشقيه السياسي والاداري، عدة محاور واستراتيجيات، هي: [1]

1. اعتماد الحوار والشفافية والرقابة والمساءلة، فهذه المسائل الثلاث ينبغي توسيع دائرتها لتساهم في لجم المفسدين عن الفساد ويندرج في نطاق الشفافية، اشراك المواطنين في عمليات الرقابة على المال المدني او عبر ممثليهم في المجالس النيابية، وهنا تطرح اشكالية المشاركة السياسية بوصفها اداة فعالة لمحاربة الفساد، حيث يصبح البرلمان رقيباً على اعمال الحكومة يتابع تنفيذها للمشاريع ويعترض على كل مظاهر الفساد مهما كان مصدرها، فعندما تتوفر الارادة السياسية الصادقة لمحاربة الفساد ينشأ تعاون فعال بين البرلمان والحكومة، ويتم ضرب مواقع الفساد ومضايقة رموزه حتى يضطروا للانسحاب من الحياة العامة مخافة فضحهم ومعاقبتهم فهم عادة من شخصيات المجتمع السياسي الذين يتسترون خلف المال العام لتبوئ مكانة كبيرة في المجتمع ويحرصون على التستر على سلوكهم الفاسد وعندما يشعرون بالمتابعة يختفون ويدعون مواقعهم لجيل جيد من المفسدين ليواصلوا المهمة مستفيدين من تجارب سلفهم ومتعاونين معهم من اجل تكريس وضع فاسد. وان البرلمان يمكن ان يصبح وسيلة رقابة ناجعة على اعمال الادارة ولكن شريطة ان يكون البرلمانيون على مستوى من الوعي يمكنهم من فهم الامور والتطلع لخدمة ناخبيهم بالأساليب الادارية والمقاربات الاقتصادية، فضلاً عن تقنيات المراقبة بما في ذلك مبادئ واصول المحاسبة والتخطيط والتسيير. وعلى صعيد اخر، ينبغي تفعيل اجهزة الرقابة خاصة بهيئة النزاهة ودائرة الرقابة المالية ودوائر المفتش العام بالوزارات والمحافظات العراقية كافة ورفدها بالوسائل المادية التي تمكنها من اداء مهمامها بما في ذلك نظم المعلوماتية وتقنيات الرقابة الحديثة وتدقيق الحسابات. ومن اجل المزيد من الفعالية على صعيد الرقابة ينبغي ان يساهم القضاء في معركة مكافحة الفساد عبر النظر في الملفات التي تصل اليه من هيئة النزاهة ومن اجهزة الامن

---

[1] ينظر: ثامر العامري، جدلية العلاقة بين الفساج الاداري والفساد السياسي، ندوة علمية عن: الفساد الاداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص ص65 – 66 . واسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، ندو فكرية عن: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص458 . ورحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه واسبابه واثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، العدد (23)، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص ص88 – 90 . علي احمد فارس، حل الازمات: الفساد الاداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنيت: http://mcsr.net/activities/032.html

وينظر: د.مكي عبد مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص203 – 204 .

المكلفة بمكافحة الفساد واصدار احكام رادعة حتى لا يفلت المفسدون من العقاب ويعودوا الى ممارسة الفساد من جديد في اطار ما يسمى بإعادة انتاج الفساد.

2. ان يكون للبرلمان العراقي دوراً فاعلاً في تحقيق الحكم الرشيد، من خلال تطبيق مفهوم الديمقراطية الحقيقية قولاً وفعلاً على ارض الواقع وان لا يكون هدفها من الديمقراطية الوصول الى السلطة حصراً ولكن لابد من توفر قدر معين من الحرية والتعبير، وهذه الحالة تفيد في تحديد حالات الفساد واعلانها امام الناس، لذا يجب ان تكون المؤسسات الحكومية عرضة للمحاسبة في اي وقت والمشاركة في اتخاذ قراراتها، إذ تقوم السلطة التشريعية بوظائفها التشريعية والرقابية بشكل يؤدي الى تقوية الحكم من خلال الممارسات المتفق عليها، وهي: ((جلسات الاستماع، اقرار الموازنة، اصدار التقارير، استجواب الوزراء والمسؤولين في السلطة، تشكيل اللجان الخاصة، مراجعة الاتفاقيات، التهديد بسحب الثقة من الحكومة في حالات التقصير والجريمة الكبرى))، فلابد ان تعتمد السلطة التشريعية اي البرلمان العديد من الاسس الهامة في مواجهة الفساد بالاتي:

أ. العمل على اصدار التشريعات المحكمة واكثر واقعية بحيث تقضي على مداخل ومخارج الفساد.

ب. تبني استراتيجية واضحة المعالم في مكافحة الفساد، ويكون بأسلوبين:

- اعتماد وسائل معالجة الفساد كسياسة عامة في التشريعات كفرض اسلوب الشفافية، على جميع دوائر الدولة العراقية دون استثناء، والمعلوم ان علاقة الشفافية بالفساد علاقة عكسية، كلما زادت دور الشفافية في البلد كلما ارتفعت امكانية الحد من مظاهر الفساد والسيطرة على اثاره الخطيرة.
- اصدار القوانين اللازمة لتبني وسائل مكافحة الفساد كتشريع قانون حق الوصول الى المعلومات وفرض الشفافية.

3. اعادة النظر بالحصانات الوظيفية التي يمارسها رؤوساء الكتل والدوائر في حماية انفسهم موظفيهم من المحاسبة، وهنالك اصبحت مبالغة في توفير الحماية لموظفيهم مما يجعل ذلك عائق امام الجهود الرامية الى مكافحة مخاطر الفساد، فالحصانة الوظيفية ضرورة لتوفير الحماية القانونية للموظفين من الدعاوي الكيدية المرفوعة ضدهم على ان لا يتم استغلال ذلك في حماية الفاسدين، لذا لابد من تحقيق التوازن بين ضرورة خضوع الموظفين لسيادة القانون ومساءلتهم عن الجرائم التي يرتكبوها كالرشاوي والاختلاس والابتزاز وغيرها وبين ضرورة توفير الحماية للموظفين النزيهيين من الدعاوي الكيدية.

4. تبني تخطيط يحد ويمنع من اعتماد النصوص التي تعطي حصانات قانونية لمرتكبي جرائم الفساد، مهما كانت مواقعهم في السلطة وطبيعة اعمالهم، والغاء جميع النصوص التي تعطي حصانات لأية جهة من ملاحقة القضاء العراقي، لاسيما حصانة الاباحة، فالحصانة الوظيفية ضرورة لتوفير الحماية

القانونية للموظفين من الدعاوي الكيدية المرفوعة ضدهم على ان لا يتم استغلال ذلك في حماية الفاسدين.

5. تفعيل وتطبيق القانون من خلال تطوير النظم والتشريعات الحالية وتطبيق القانون على المسيء، حتى يكون عبرة لغيره، حتى يصبح الجميع مدركاً مدى خطورة الفساد المتفشي في معظم الدوائر الحكومية، يستغلون الوضع لسحب بعض الاموال بأسم زيادة الرواتب واسقاط الديون بأنواعها، وبعض اعضاء البرلمان يستغلون الوضع بتجميد المشاريع الانمائية الحيوية في الدولة للمساومة، وبعض الوزراء يستغلون الوضع بتوزيع المشاريع والمناصب على ذوي القربى وما يجري اليوم على الساحة العراقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لأكبر دليل على تأصل جذور الفساد في ادارات الدولة، مما جعل بقاء اي حكومة لمدة طويلة امراً صعباً، وبالتالي يصعب بذلك تحقيق اي خطط اصلاحية لها في غياب معالجة جذور الفساد ومعاقبة المفسدين الحقيقيين مهما كانت مواقعهم ومكانتهم الاجتماعية، وتبقى التوعية المدنية والتهذيب والارشاد الديني هي الوسائل الناجحة لتحقيق الاهداف المجتمعية كإعلاء شأن القيم والسلوك السوي لدى افراد المجتمع وبخاصة عند الاجيال الجديدة التي آمنت بالتغيير، ويتوقف نجاح مشروع الاصلاح وتنقيتها من الفساد على مجموعة من الشروط والظروف الموضوعية يأتي في مقدمتها مناخ سياسي ديمقراطي تعززه ارادة سياسية صادقة وقادرة على مواجهة تبعات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الخارجي نظراً لكون العولمة ادت الى انتشار المافيات وعولمة الفساد، وهذا يتطلب من السلطة السياسية اصلاح علاقاتها مع دول الجوار لتكون قائمة على المصالح المشتركة والتعاون معها على محاربة الانشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات وتبييض الاموال والمتاجرة بالسلاح.

6. ملاحقة حالات الفساد جزائياً، وهي من اهم اجراءات مكافحة الفساد والحد من مظاهره، اذا احسن العمل بها، واهم هذه الاجراءات هي:

أ. استيعاب النصوص العقابية في تجريم اكبر قدر ممكن من مظاهر الفساد سواء أكان سياسياً او ادارياً او مالياً، الا ان التشريعات الحالية لا تضم جميع صور الفساد، لاسيما ان العراق قد صادق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003.

ب. كفاءة المحققين القائمين بملاحقة جرائم الفساد، وقدرتهم على جمع الادلة بما يكفي لادانتهم من قبل المحاكم المختصة، الا ان التحقيق في قضايا الفساد يودع الى شباط الشرطة والى محققي هيئة النزاهة او المحققين التابعين لمجلس القضاء الاعلى، واغلب هؤلاء لا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة بل اغلبهم تابعين الى جهات سياسية او حزبية تخل بتحقيق العدالة والحفاظ على المال العام، ان القصد

من التحقيق واصدار القوانين الرادعة ليس بالانتقام من الفاسدين بقدر ما هو ردع اعمال الفساد الحد منه، لذا يكون العمل في مجال مكافحة الفساد وعلى الاسس الاتية:

- ان تكون الجهات التحقيقية قادرة على منع الفاسدين واخافتهم من القيام بمثل هكذا اعمال فاسدة، وبخلافه فان الفساد الذي تجلبه سيكون افدح من الفساد الذي تحاربه.
- ان لا يكون شعار مكافحة الفساد للسلطات التحقيقية مبرراً لانتهاك حقوق الانسان ومخالفة القوانين والتشهير بالمواطنين بلا حكم خلافاً للقاعدة الدستورية (المتهم بريء حتى تثبت ادانته) بحكم قضائي، لذا اصبح الان ما تجلبه تلك الانتهكاكات من فساد واضرار اعظم ضرراً مما تحققه تلك الاعمال من اثر في مكافحة الفساد.

7. تدشين جيل جديد من الاصلاحات الاقتصادية والادارية والمالية تطال مختلف مناحي الحياة في الدولة وهذه قضية اساسية ليس فقط على مستوى محاربة الفساد بل على صعيد المقاربة التنموية الشاملة، وان ادخال الاساليب العصرية في الادارة مثل اسلوب التخطيط الموجه لأهداف المشروعات، وتأسيس غرفة مركزية لتوجيه العقود والمعطاءات الحكومية، والاعتماد على فكرة العمل الجماعي واسلوب الادارة بالاهداف، ووضع اهداف معينة لفترة زمنية معينة لكل مدير، واساليب اخرى تنتهجها الادارة الصالحة في العديد من بلدان العالم، لاسيما وان معظم دول العالم وحكوماته متعاطفة مع معركة الشعب العراقي وحكومته مع الفساد لرفده بالخبرات وتدريب كوادره ومدهم بالتجهيزات اللازمة لاداء عملهم على اكمل وجه.

8. تنشيط دور المساءلة والعدالة، فالمساءلة تعني وضع كل من يتولى منصب امام مسؤولياته وايجاد نظم مراقبة لادائه الوظيفي، لاسيما في حال التقصير في الواجب او التخلف في أداء الأخير، وهذا يصح في الدول التي تعتمد على حكم القانون وفصل السلطات ووجود تمثيل سياسي حقيقي قائم على العدالة والشفافية، فمن دون ترسيخ ذلك تصبح المساءلة والعدالة اداة مسيسة بيد السلطة التنفيذية لضرب الخصوم وعديمة الفاعلية في مكافحة ظاهرة الفساد.

9. ترسيخ الديمقراطية التي اذا نضجت ستلغي المركزية والفساد الناتج عنها، وتضعيف الشخصانية وتكريس الثقافة المؤسساتية في ادارة المؤسسات، بإيجاد الانتماء المؤسساتي من خلال تغيير طرق اتخاذ القرار واتباع الطرق الشورية والديمقراطية في اتخاذ القرار، ولاسيما عندما يكون القرار عاماً ويرتبط بمصالح الجميع وليس في الامور التقنية والاختصاصية.

10. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، من خلال ترسيخ مفاهيم النزاهة والاستقامة في اداء الواجب ونشر الوعي بسلبيات مظاهر الفساد، والانضباط السلوكي، والافصاح عن الممارسات

الفاسدة في الدولة بكل وضوح، لذا فإن مكافحة الفساد مشروع تكاملي بين الدولة والشعب، وقد تكون الدولة ذاتها خاضعة لمافيا الفساد فيتطلب من المجتمع الضغط على الحكومة بتغيير نهجها السياسي. والتأكيد على دور الاعلام الوطني في مكافحة الفساد، من خلال تخصيص برامج تحمل جوانب عدة تساهم في الحد من مشكلة الفساد بوسائل تتمثل في القيام بندوات والمؤتمرات التثقيفية بخواطر الفساد وفضح الممارسين له.

11. استقلالية القضاء ونزاهة وحيادية وكفاءة الجهاز القضائي في اداء دوره في الدولة العراقية على اتم وجه. واصدار قوانين تحرم وتجرم الفساد بجميع مظاهرة لاسيما ما دعت الى تجريمه اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003.

12. اعادة النظر الجذرية والشاملة في التشريعات القانونية والهياكل الادارية والمعايير والضوابط المرعية في الاداء، من خلال اتباع الاجراءات التالية: [1]

أ. اعتماد آلية الانتخابات الدورية لاختيار القيادات الادارية وفق ضوابط من اهمها النزاهة والكفاءة والخبرة والاخلاص والتجربة، وتحت اشراف لجان تشكل بصورة شفافة ومحايدة لمتابعة وضمان ونزاهة نتائج الانتخابات.

ب. اتباع الية دقيقة جداً عند اختيار الموظفين لغرض التعيين واخضاعهم لسلسلة من الاختبارات الاخلاقية للتحقق من اخلاقياتهم وقدرتهم على مقاومة المغريات المختلفة قبل تثبيتهم في الوظيفة العامة.

ج. اجراء تنقلات دورية بين الموظفين بغية تخفيض حالات الرشوة السائدة.

د. التركيز على معيار الشفافية في الاداء مع تبسيط وسائل العمل وترشق حلقاته، وتحديد مهل انجاز المعاملات اعتماد معايير النزاهة والكفاءة والعدالة عند التعيين والترقية والاداء.

---

[1] ينظر: في سياسات الاصلاح الاداري: ياسر خالد الوائلي، الفساد الاداري.. مفهومه ومظاهره واسبابه: مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الأنترنيت:

http://www.annabaa.org/nbahomelnba80/010.htm

جواد كاظم الشمري، الفساد الاداري في العراق والمعالجة المطلوبة، مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الأنترنيت: http://fcdrs.com/mag/issue-2-10.html

عدنان الصالحي، الفساد الاداري: جريمة بلباس رسمي، مقال منشور على شبكة النبأ للدراسات والبحوث، الانترنيت: http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/138.htm

طارق الدباغ، مكافحة الفساد الوظيفي عند المنبع ام عند المنصب؟ جريدة الصباح، الأنترنيت:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=72318

هـ. تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لاداء الموظفين تقوم باجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات واعداد التقارير الخاصة بذلك.

و. وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها الى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى واحد اي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة.

ز. تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد اجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.

ح. انشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الاشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

ط. التركيز على تحصين الموظف العام ضد انماط الفساد من خلال التوعية الاخلاقية والدينية، حتى القانونية، المخصصات المالية والمكافأت، تنظيم دورات عدة ودورية للتنبيه من مخاطر الفساد الاداري والتحذير من مغبة الوقوع به، وبيان موقف الشرع والقانون منه.

ي. تخصيص مكافأة مالية لمن يساعد في تشخيص حالات الفساد داخل الدوائر الحكومية سواء من قبل الموظفين او المراجعين العاديين.

ك. اعادة النظر بالقوانين والمؤسسات والاليات المختصة بمعالجة امور الفساد بكل انماطه في الدولة على نحو يجعلها اكثر فاعلية واستجابة للمتغيرات والتطورات التي يعتمدها المفسدون في تغطية انشطتهم الاجرامية.

ل. تعديل المادة (102) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، وجعل اختيار رئيس هيئة النزاهة بالانتخاب من بين افضل القضاة والمختصين بالقانون والمشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والحياد حيث يقوم كل منتسبي وزارة العدل ومجلس القضاء ونقابة المحاميين بانتخابه من بين المرشحين لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، على ان يتابع مجلس النواب عمل رئيس هيئة النزاهة ومسائلته حسب الضوابط المرعية في مراقبة الوزير.

م. فك ارتباط دائرة المفتش العام ضمن كل وزارة عن الالتحاق بكادر الوزارة وجعله يتبع من حيث التعيين والتمويل لهيئة النزاهة.

ن. اعتماد اليات المراقبة الدورية والمفاجئة ولجان المتابعة المتعددة لاسيما في مجال التعاقدات والمسائل المالية المختلفة.

س. الاهتمام بوسائل المراقبة السرية والالكترونية ومحاولة انجاز مشروع الحكومة الالكترونية.

ع. انتهاج اسلوب اختراق الشبكات والتركيز على العمل الاستخباري من خلال استزراع مصدر معلومات موثوق ضمن كل قسم في الدوائر الحكومية سواء أكان مجنداً من دتخل الدائرة نفسها او يتم تعيينه ويتبع بالارتباط مع هيئة النزاهة.

ف. اعتماد آلية الكمائن المفاجئة للإيقاع بمن تحوم حولهم الشبهات من الموظفين واختبار قدرة باقي الموظفين على مقاومة المغريات.

ص. التشدد في عملية انتقاء عناصر هيئة النزاهة ممن تتوافر فيهم كل معايير (التخصص، الكفاءة، الحنكة، النزاهة، والاستقلالية) والاهتمام بإدخالهم في دورات مكثفة ومستمرة للإرتقاء بإداءهم وضمان اطلاعهم على ما وصلت اليه التجارب العالمية في مجال المتابعة والرقابة والمحاسبة.

ويمكن القول، عند مكافحة الفساد يجب ان يتم بالإصلاح التدريجي، والمكافحة يجب ان تنجز بهدوء تام وخطوة فخطوة، وتبدأ من معالجة الجذور والعلل والاسباب، وان نجاح سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد يجب ان يصاحبه دعم سياسي جدي، من اعلى سلطات النظام السياسي، ويجب أن تكون جهود مكافحة الفساد ولجانها نزيهة وشفافة بعيدة عن التشهير والتسقيط والتسييس.

الخاتمة

سعى البحث الى تقديم تحليل موسع لأهم أسباب وأثار وتداعيات لظاهرة الفساد السياسي والاداري في العراق بعد التغيير السياسي 9/ 4/ 2003 وما تلاها من تغيرات واحداث اضرت بالعراق وعلى كافة المستويات، فهناك عدد من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية ادت الى تفاقمها، اضافة لضعف القوانين وغياب الديمقراطية الحقيقية وعدم نزاهة القيادات النافذة في السلطة وغيرها من الاسباب.

وان مكافحة الفساد تستوجب عدة خطوات تبدأ من لحظة الاعتراف بوجود مظاهر الفساد وتنتهي بوجود إرادة حقيقية فاعلة لعلاج تلك الافة الخطيرة ايضاً وجود الادراك الواعي لإبعاد مخاطر الفساد ووضع برامج تأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العراق، والتي انتجت هذه الظاهرة وما سواها من الظواهر التي ارهقت الشعب العراقي كالإرهاب والانقسام الطائفي والعرقي وغيرها.

conclusion:

The research aimed to provide an extensive analysis of the major causes, effects, and repercussions of political and administrative corruption in Iraq following the political change on 9/4/2003 and the subsequent events that harmed Iraq on all levels. There are various political, economic, social, cultural, and administrative reasons that exacerbated this phenomenon, in addition to weak laws, the absence of genuine democracy, and lack of integrity in the influential leadership within the authority, among other factors.

Combating corruption requires several steps, starting from acknowledging the existence of corrupt practices and ending with a genuine and effective willingness to address this serious issue. It also necessitates a conscious awareness to mitigate the risks of corruption and develop programs that take into account the political, economic, and social conditions Iraq is going through, which have produced this phenomenon and other burdens on the Iraqi people, such as terrorism, sectarian division, and more.

وتوصل البحث الى عدة نتائج، اهمها:

1. الفساد ظاهرة اجتماعية واقتصادية وادارية وسياسية تحدث في مختلف دول العالم، اذ لا يوجد بلد خال من الفساد، وغالباً ما تحدث في القطاع الرسمي، وجوهره هو استغلال المنصب الرسمي لتحقيق مكاسب خاصة، فالفساد قديم قدم بداية النشاط الانساني، فهناك دائماً قدر من الفساد في بلد، الا ان هذا لا يعني عدم محاربته والحد منه.
2. تختلف انواع وصور الفساد، فمن انواعه ما هو الكبير والصغير وما هو فردي ومؤسساتي، وكذلك فان صوره تتعدد من الرشوة الى استغلال النفوذ ونهب المال العام والتربح من اعمال الوظيفة، والتهرب الضريبي وتسهيل عمليات غسيل الاموال وغيرها.
3. تقف وراء الفساد اسباب عديدة منها ما هو اقتصادي كالفقر والتحولات الاقتصادية كالخصخصة والانفتاح، ومنها ما هو اجتماعي كالرغبة بالثراء السريع اضافة الى اسباي سياسية.
4. تتمثل اهم اثار الفساد بانتشار الفقر وانخفاض قيمة العملة، وعرقلة عمليات الخصخصة، وتحويل الاستثمار الى القطاعات غير المنتجة، واخيراً الاضرار بعملية التنمية الاقتصادية.

إن تفشي ظاهرة الفساد في اي مجتمع يتطلب وضع استراتيجية واضحة وشاملة للاصلاح، من اهم عناصرها ما يأتي:

1. **الإصلاح السياسي:** ويكون ذلك من خلال الاعتماد على مبادئ الديمقراطية الحقيقية والمساءلة والعدالة وبث روح المواطنة بين جميع ابناء الشعب والابتعاد عن المحاصصة والمحسوبية وتطهير دوائر الدولة من الفاسدين والمنتفعين والجهلة، انطلاقاً من مبدأ العراق اولاً والعراق للعراقيين.
2. **الإصلاح الاقتصادي:** الاسراع في بذل الجهود الرامية الى التنمية الاقتصادية والبشرية، والقضاء على حالات الفقر والبطالة والاعتماد على الكفاءات المهنية والخبرات العلمية في العمل والتقييم الوظيفي.
3. **الإصلاح التشريعي والقضائي:** تتمثل عناصر ذلك في تشريع اللوائح والقوانين الواضحة والبسيطة في التطبيق والعادلة في التنفيذ ولها الاستقلالية المطلقة في اتخاذ جميع التدابير التي تخدم العراق وشعبه.
4. **الإصلاح الإداري:** تتمثل في رفع كفاءة الجهاز الاداري الحكومي، وتفعيل اليات الرقابة والمساءلة، والعمل على حشد طاقات جميع القوى الفاعلة في المجتمع من منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام غير المسيس لجهة ما، وكذلك انشاء كيانات مستقلة لمكافحة الفساد تتوفر لها الامكانات البشرية الكفوءة والمادية والسلطة الوطنية لمواجهة العناصر الفاسدة، اياً كان موقع هؤلاء الوظيفي في البلد.

وتوصل البحث الى اهم التوصيات لمعالجة ظاهرة الفساد وهي بالاتي:

1. ضرورة تقدين الاصلاح السياسي على ما سواه من انماط الاصلاح في مواجهة الفساد، لأن اي محاولة للقضاء على الفساد دون القيام بإجراءات جدية وفعلية على مستوى الاصلاح السياسي محكوم عليها بالفشل المسبق في ظل الحماية التي ستوفرها المظلة السياسية للفاسدين في كل القطاعات الادارية والمؤسسية.
2. ترسيخ الديمقراطية وما يرتبط بها من قيم وممارسات تتجلى في احكام قبضة القانون، واشاعة روح المساواة والعدالة، والفصل الفاعل بين السلطات فضلاً عن اعمال مبدأ الانتقال السلمي للسلطة بكل فروعها سبيلاً لمنع الاستئثار واستغلال نفوذ السلطة لتطوير شبكات الفساد في مؤسسات الدولة.
3. تبني مبدأ الشفافية في كل المعاملات المالية الحكومية الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذها وعدم افساح المجال لمن يروم عقد صفقات غير قانونية وفسح المجال امام الباحثين ووسائل الاعلام وعدم حجب المعلومات المتعلقة بالمسائل المالية عنهم.
4. تفعيل دور السلطة التشريعية في اداء مهامها على افضل وجه.
5. نزاهة السلطة التنفيذية ودورها في تحقيق الامن والاستقرار وترسيخ دورها العادل في توزيع الصلاحيات والادوار المؤسسية بكل شفافية وعدالة بين جميع شرائح ومكونات الشعب دون تمييز.
6. استقلال القضاء ووضوح اجراءاته.
7. ضرورة التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحلية الرسمية والمجتمعية اضافة الى التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بالموضوع لكشف حالات الفساد.
8. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام في رصد حالات الفساد.
9. تطبيق القوانين الصارمة، وتشجيع نظام المحاسبة، وبنفس الوقت تقديم الحوافز المشجعة للمؤسسات والافراد التي لا تظهر فيها حالات فساد وغيرها من الاجراءات.
10. اصلاح الثغرات التي يعانيها الجهاز الاداري وتحديثه بما يتفق وروح العصر وتطويع التقدم التقني والمعلوماتي الحالي لخدمة النزاهة، والاخذ بمبدأ الحاكمية والحكم الراشد وتفعيل العمل بمبادئ الادارة النزيهة بما لا يدع مجالاً للفساد ان يتغلغل داخل المؤسسة الحكومية.

المصادر

اولاً : الوثاق الرسمية:

1. اتفاقية الامم المتحدة ضد الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تم التوقيع عليها في المكسيك في كانون الاول عام 2003.

2. برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق الفرص للاجيال القادمة، 2002.

ثانياً: الكتب:

1. صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو، بيروت، دار الساقي، 1993.

2. الفساد والحكم: الاسباب والعواقب والاصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، الدار الاهلية لنشر، عمان، 2003.

3. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر، 1974.

ثالثاً: البحوث والدوريات:

1. سامر مؤيد عبد اللطيف، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الاداري في العراق، مجلة رسالة الحقوق، السنة السادسة، العدد (1)، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2014.

2. اسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، ندوة فكرية عن: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

3. بشرى محمد سامي وحاكم محسن محمد، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (406)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

4. حمدان رمضان محمد، الفساد السياسي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد (2)، العدد (16)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ايلول 2013.

5. رحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه واسبابه واثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، العدد (23)، بيت الحكمة، بغداد، 2009.

6. عبد الواحد مشعل، الادارة ومخاطر الفساد الاداري والمالي اجتماعياً واقتصادياً، ندوة علمية عن: الفساد الاداري ابعاده القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2009.

7. ثامر العامري، جدلية العلاقة بين الفساج الاداري والفساد السياسي، ندوة علمية عن: الفساد الاداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2009

8. لمياء محسن، الفساد السياسي والاداري في العراق، مجلة دراسات سياسية، العدد (14)، بيت الحكمة، بغداد، 2009.

9. مصطفى كامل السيد، العوامل والاثار السياسية للفساد، ندوة علمية عن: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 .

10. مكي عبد مجيد، الفساد المالي والاداري في العراق: اسبابه ومخاطره، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (7)، العدد (2)، جامعة كربلاء، 2009.

11. ناظم نواف ابراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003: دراسة في الاسباب والاثار والمعالجات، المجلة السياسية والدولية، العدد (30)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2016.

12. نضلة احمد الجبوري، تداعيات الفساد الاداري على الواقع السياسي العراقي، ندوة علمية عن: الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2009.

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

1. عماد عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

خامساً: التقارير

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، 1997، الحد من الفساد والتفرقات التحكيمية للدولة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1997.

سادساً: الإنترنيت:

1. النص الكامل لقانون المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المرقم 35 لسنة 2007، الانترنيت:

http://www.parliament.iq/LiveWebsites/Arabic/PassedLaws.aspx

2. المفتشون العموميون العراقيون – امر سلطة الائتلاف 57 لسنة 2004، المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي، الانترنيت:

http://www.iraq-lg-law.org/ar/content

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، كانون الأول 2008، الانترنيت:

http://www.undp.org/governace

4. تقرير مفوضية النزاهة في العراق الى الجمعية الوطنية، اعداد: احمد عبد الحمزة الشيباني، الانترنيت:
http://www.alnajafalashraf.org/twenty/n20takr20.html

5. جواد كاظم الشمري، الفساد الاداري في العراق والمعالجة المطلوبة، مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الانترنيت:
http://fcdrs.com/mag/issue-2-10.html

6. طارق الدباغ، مكافحة الفساد الوظيفي عند المنبع ام عند المنصب؟ جريدة الصباح، الانترنيت:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=72318

7. عبد اللطيف الرعود، الفساد السياسي، 2009/5/14، الانترنيت:
http://www.nscoyemen.com/index3.php?

8. علي احمد فارس، حل الازمات: الفساد الاداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنيت:
http://mcsr.net/activities/032.html

9. عدنان الصالحي، الفساد الاداري: جريمة بلباس رسمي، مقال منشور على شبكة النبأ للدراسات والبحوث، الانترنيت:
http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/138.html

10. محمد محمود السيد، مفهوم الاصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد (3555)، 23/ 11/ 2011، الانترنيت:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

11. موقع هيئة النزاهة العامة، الانترنيت:
http://www.nazaha.iq

12. موقع ديوان الرقابة المالية، الانترنيت:
www.d-raqaba-m.iq/

13. شيرين طقاقة , تعريف الفساد, موقع موضوع, 2018/8/2, الانترنيت:
https://mawdoo3.com/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82_%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9

14. ياسر خالد الوائلي، الفساد الاداري.. مفهومه ومظاهره واسبابه: مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنيت:
http://www.annabaa.org/nbahomelnba80/010.html

Sources

First: Official documents:

1. The United Nations Convention against Corruption, adopted by the United Nations General Assembly and signed in Mexico in December 2003.
2. United Nations Development Program and the Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Human Development Report, Creating Opportunities for Future Generations, 2002.

Second: Books:

1. Samuel Huntington, The Political System for Changing Societies, translated by Somaya Fulu, Beirut, Dar Al-Saqi, 1993.
2. Corruption and Governance: Causes, Consequences, and Reform, Translated by: Fouad Srouji, National Publishing House, Amman, 2003.
3. Abdel Wahab Al-Kayyali, The Political Encyclopedia, Beirut, Arab House for Studies and Publishing, 1974.

Third: Research and periodicals:

1. Samer Muayyad Abdel Latif, Towards an Effective Strategy to Combat Administrative Corruption in Iraq, Resalat Al-Huquq Magazine, Sixth Year, Issue (1), College of Law, University of Karbala, 2014.
2. Ismail Al-Shatti, Democracy as a Mechanism for Combating Corruption and Empowering Good Governance, Intellectual Symposium on: Corruption and Good Governance in the Arab Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
3. Bushra Muhammad Sami and Hakim Mohsen Muhammad, Administrative and financial corruption and its economic and social effects in Iraq, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (406), Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2013.
4. Hamdan Ramadan Muhammad, Political Corruption: An Analytical Study from a Social Perspective, Al-Farahidi Journal of Arts, Volume (2), Issue (16), College of Arts, University of Mosul, September 2013.
5. Rahim Hassan Al-Ukaili, Corruption: Its definition, causes, effects, and means of combating it, Journal of Legal Studies, Issue (23), House of Wisdom, Baghdad, 2009.
6. Abdul Wahid Mishal, Administration and the Social and Economic Risks of Administrative and Financial Corruption, Scientific Symposium on: Administrative Corruption and its Legal, Economic and Social Dimensions, House of Wisdom, Baghdad, 2009.
7. Thamer Al-Amiri, The Dialectic of the Relationship between Administrative Immorality and Political Corruption, Scientific Symposium on: Administrative Corruption and Its Legal, Political, Economic and Social Dimensions, House of Wisdom, Baghdad, 2009
8. Lamia Mohsen, Political and Administrative Corruption in Iraq, Journal of Political Studies, Issue (14), House of Wisdom, Baghdad, 2009.
9. Mustafa Kamel Al-Sayyid, Factors and Political Effects of Corruption, Scientific Symposium on: Corruption and Good Governance in Arab Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.

10. Makki Abdul Majeed, Financial and Administrative Corruption in Iraq: Its Causes and Risks, Karbala University Scientific Journal, Volume (7), Issue (2), University of Karbala, 2009.
11. Nazim Nawaf Ibrahim, The phenomenon of corruption in Iraq after 2003: A study of the causes, effects, and treatments, Political and International Journal, Issue (30), College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2016.
12. Nadla Ahmed Al-Jubouri, The Repercussions of Administrative Corruption on the Iraqi Political Reality, Scientific Symposium on: Administrative Corruption and Its Legal, Political, Economic and Social Dimensions, House of Wisdom, Baghdad, 2009.

Fourth: Theses and dissertations:

1. Imad Abdul Razzaq Sheikh Daoud, Corruption and Political Reform, unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1999.

Fifth: Reports

1. International Bank for Reconstruction and Development, World Development Report, 1997, Reducing Corruption and State Arbitration Disagreement, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1997.

Sixth: The Internet:

1. The full text of the Law on Ratification of the United Nations Convention against Corruption No. 35 of 2007, online:
http://www.parliament.iq/LiveWebsites/Arabic/PassedLaws.aspx
2. Iraqi Inspectors General - Coalition Authority Order 57 of 2004, Iraqi Legal Library for Local Government, Internet:
http://www.iraq-lg-law.org/ar/content
3. United Nations Development Programme, Fighting corruption to reduce poverty, achieve the Millennium Development Goals and promote sustainable development, December 2008, Internet:
http://www.undp.org/governace
4. Report of the Integrity Commission in Iraq to the National Assembly, prepared by: Ahmed Abdel Hamza Al-Shaibani, Internet:
http://www.alnajafalashraf.org/twenty/n20takr20.html
5. Jawad Kazem Al-Shammari, Administrative Corruption in Iraq and the Required Treatment, an article published on the website of the Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, on the Internet:
http://fcdrs.com/mag/issue-2-10.html
6. Tariq Al-Dabbagh, Combating corruption at the source or at the position? Al-Sabah newspaper, Internet:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=72318
7. Abdul Latif Al-Raoud, Political Corruption, 5/14/2009, the Internet:
http://www.nscoyemen.com/index3.php?
8. Ali Ahmed Fares, Crisis Solution: Administrative Corruption as a Model, Future Center for Studies and Research, Internet:

http://mcsr.net/activities/032.html

9. Adnan Al-Salhi, Administrative Corruption: A Crime in Official Clothes, an article published on Al-Naba' Network for Studies and Research, on the Internet:
http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/138.html

10. Muhammad Mahmoud Al-Sayyid, The Concept of Political Reform, Al-Hiwar Al-Mutamaddin, Issue (3555), 11/23/2011, Internet:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

11. Public Integrity Commission website:
http://www.nazaha.iq

12. Bureau of Financial Supervision website:
www.d-raqaba-m.iq/

13. Sherine Taqqa, Definition of Corruption, Mawdoo3 website, 8/2/2018, Internet: https://mawdoo3.com/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82_%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9

14. Yasser Khaled Al-Waeli, Administrative Corruption... Its Concept, Manifestations, and Causes: With Reference to Iraq's Experience in Corruption, Future Center for Studies and Research, Internet: http://www.annabaa.org/nbahomelnba80/010.html